

في العمق

بريطانيا وتركيا بعد بريكست: صداقة مصالح رهينة الحسابات

التطورات الجيوسياسية تجعل التقارب مع أنقرة أولى من سمعة المملكة المتحدة كمدافع عن حقوق الإنسان



اتفاقيات الوقت الضائع بين زعيمين مأزومين

تتطلع بريطانيا إلى استخدام هذا التفكير السياسي للحفاظ على نفوذها الإقليمي المطلوب، وقد سعى جونسون بالفعل إلى دعم نفوذ بلده في السياسة الخارجية من خلال حلفاء تقليديين آخرين، مثل البحرين، حيث تمتلك قاعدة بحرية رئيسية تساعد بريطانيا على ممارسة نفوذها العسكري في الشرق الأوسط وأيضاً مشاركتها في مكافحة الإرهاب.

وبينما قد تثير العلاقة الجديدة بين بريطانيا وتركيا حفيظة دول الشرق الأوسط كون أنقرة تعد أحد أبرز الداعمين للمليشيات في سوريا وليبيا، إلا أن فهم الموقف البريطاني قد يحتاج لبعض الوقت دون المساس بحلفاء الولايات المتحدة المنطقة، فلندن ترى أن من شأنها تأمين شراكة مع أنقرة على نفوذها في المزيد من القوة للحفاظ على نفوذها في هذه المناطق.

وقد يؤدي هذا أيضاً إلى تعاون أكبر بين البلدين في شرق المتوسط، الأمر الذي قد يثير حفيظة فرنسا على وجه التحديد فبريطانيا

ومن المرجح أن تلعب بريطانيا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دوراً أكثر تحفظاً في السياسة الخارجية في الوقت الحالي، كما يتضح من قطع المساعدات الخارجية في نوفمبر الماضي. ومع ذلك، فإن صفقاتها مع كل من تركيا والاتحاد الأوروبي تظهر أنه يمكن أن تؤدي بشكل فعال إلى تحقيق التوازن بين الاثنين.

وفرض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عقوبات على أنقرة بسبب إنقراض هذه الطائرات إلى كوريا الشمالية أو إيران، لدرجة أن البعض وصف العملية بأنها محاولة يائسة من بريطانيا لتكوين صداقات وتوقيع صفقات في ظل انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

ويدافع العديد من البريطانيين عن هذا المشروع الذي يعتبرونه حيويًا، كما يرون أنه وسيلة لخلق فرص عمل والحفاظ على صناعة الدفاع في بريطانيا، خاصة أن الشركات، على غرار بي.إي. سيستمز، تحتاج إلى مشاريع كبيرة للبقاء في الطليعة.

وهذا القرار أثار الدهشة بين بعض حلفاء الناتو، ومخاوف حول فرضية تصدير حقوق الإنسان، ويرجع ذلك إلى رغبة مسؤوليها في عدم المساس بالعلاقات مع أنقرة، إذ يعتقدون أن توجيه اللوم لأردوغان بصفحة علنية سيؤدي إلى نتائج عكسية، مما يدفعهم لإثارة هذه المخاوف مع الحكومة التركية وراء الكواليس.

وسبق أن أبحث رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تريزا ماي خلال زيارتها إلى أنقرة في يناير 2017، إلى أن مصالحة مع تركيا أولى من سمعة بريطانيا كمدافع عن حقوق الإنسان.

وقد برز ذلك الأمر بشكل واضح من خلال مضاعفة بريطانيا لبرنامج تمويل الصادرات إلى تركيا ليصل إلى حوالي 3.5 مليار جنيه إسترليني السنة الفارطة، كما أن هناك جهوداً لزيادة التعاون في مجالات الطاقة والرعاية الصحية والتصنيع والدفاع.

والأفت أن أهمية الدور الذي تلعبه بريطانيا في مساعدة أردوغان لتحقيق طموحاته يتعلق بصناعة طائرة مقاتلة، ويظهر ذلك من خلال الصفقة التي أبرمتها أنقرة مع شركة بي.إي. سيستمز بقيمة 100 مليون دولار مطلع 2017 لتوفير التكنولوجيا اللازمة في أولى مراحل التصنيع.

وقد وافقت بريطانيا على التخلي عن ضوابط التصدير حتى تتمكن تركيا من بيع الطائرة إلى أي دولة تختارها،

التعاون الذي يربط بريطانيا وتركيا في العديد من المجالات، ولعل أبرزها المجال الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن الهجرة واللاجئين، يعتبره مراقبون أرضية لبناء علاقة أوثق بالنظر إلى طبيعة التحديات التي تواجهها المملكة المتحدة عقب بريكست، وسيكون في المقابل متنفساً لأنقرة قبل أن تفرض الإدارة الأميركية الجديدة عقوبات محتملة عليها، لكن هذا التقارب لا يخلو وفق البعض من أن يكون مجرد صداقة مصالح ممزوجة بالكثير من الحسابات المعقدة.

لندن - بعد انتهاء الفترة الانتقالية للمملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي رسمياً في الأول من يناير الجاري بعد عام من المفاوضات المتوترة، تمكنت حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون المحافظة من إبرام صفقة تجارية مع بروكسل تعتبر مواتية نسبياً بالنظر إلى المخاطر المالية لو تم البريكست دون اتفاق.

ومع أن بريطانيا ما زالت تحتفظ ببعض الفوائد الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، لكنها تسعى لتعزيز علاقاتها مع حلفائها التقليديين من خارج التكتل، وتبدو تركيا إحدى أبرز تلك الدول، والتي يكافح رئيسها رجب طيب أردوغان من أجل فتح جبهات جديدة عليها تغطي على مغامراته في الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق المتوسط وأيضا في القوقاز.



جوناثان فينتون هارفي

حالة عدم اليقين في البلدين دفعتهما لإبرام صفقة تجارية جديدة

ولأن حسابات البلدين في علاقاتهما بالعالم تبدو معقدة اليوم بسبب المتغيرات الجيوسياسية، يتابع المحللون كيف أن صداقة المصالح بدأت تطفئ بشكل أكبر على علاقات العضوين في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وأنه بقدر ما سيحقق الطرفان منافع اقتصادية من الصفقة التجارية المبرمة بينهما في 29 من ديسمبر الماضي، بقدر ما ستدخل القضايا المشتركة إذا ما تعلق الأمر بالولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جو بايدن.

أهداف مشتركة

التحدي المشترك الأبرز الذي يواجهه البلدان هو أن كليهما يسيران على جمل مشدود مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة في الجانب الاقتصادي، فبروكسل فرضت على أنقرة عقوبات اقتصادية بسبب سياسة أردوغان الخارجية في العديد من الملفات، بينما وجدت لندن نفسها بعيدة من التكتل بعد خمسة عقود من الانضمام إليه ما جعلها تدفع نحو فتح جبهات تجارية جديدة.

وقد وقعت تركيا وبريطانيا نهاية العام الماضي اتفاقية تجارة حرة، تضمنت أيضاً شفا عسكرياً يتعلق بصناعة مسيرات تركية، أشاد بها أردوغان ووصفها بأنها أهم اتفاقية لبلاده منذ

الديمقراطية تقطع تدريجياً من نفوذ الصين الناعم في أفريقيا

المحلي الإجمالي. وفي وقت سابق هذا الشهر وقعت الحكومة اتفاقية قرض بقيمة 3 مليارات دولار لتوسيع ميناء البلاد الاستراتيجي، وهو ما يضيف المزيد إلى أعباء ديون الدولة الواقعة في القرن الأفريقي.



مايكل روبين

ثمة دول أفريقية كثيرة حضنت نفسها ضد إغراءات الصين

وبينما تخنق مصيدة الديون الصينية أنغولا، وهي دولة تصنفها منظمة "فريدوم هاوس" على أنها غير حرة، حتى بعد إعادة الهيكلة الأخيرة، يشعر مواطنو الكاميرون بشكل متزايد أنهم لا يحققون أي استفادة من الصفقات التي أبرمتها حكومتهم مع الصين. وتعاني إثيوبيا هي الأخرى من الديون الصينية التي تراكمت في عهد رئيس الوزراء السابق هايلى مريم ديسالين، في حين أن خليفته أبي أحمد يتفاوض على شروط جديدة أخف. ومن المرجح أن تفرية الأموال فعليا مستعمرة صينية، وتعادل ديونها لـ 80 في المئة من ناتجها

بما يكفي من الضوابط والتوازنات الأساسية، بحيث لم يتمكن أي شخص بمفرده من التوقيع على الصفقات التي من شأنها أن تسمح للصين بالسيطرة على البلاد.

والأمر نفسه ينطبق على جنوب أفريقيا، حيث تعادل ديون تلك الدولة الديمقراطية للصين حوالي 4 في المئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي. وأشارت صحيفة "ديلي مافريك" المحلية إلى أن الديمقراطية تحسّن جنوب أفريقيا ضد مصيدة الديون الصينية.

وقالت الصحفية إن "أفريقيا ليست الصين، فالديمقراطية الأفريقية ليست منحة تكرم بها الحكام على الشعوب في يوم من الأيام؛ إنه النظام المفضل لدى الغالبية العظمى من المواطنين في ضوء التجربة السابقة".

وفي أبريل الماضي، هدد الرئيس الترانزي جونغ ماغوفولي بإنهاء مشروع بقيمة عشرة مليارات دولار لأن شروط القرض الصيني الذي وافق عليه سلفه كانت سيئة للغاية لدرجة ألا يقبلها إلا "سكرتير".

وعلى الجانب الآخر باتت جيوتي فعليا مستعمرة صينية، وتعادل ديونها لـ 80 في المئة من ناتجها

بالإضافة إلى 5 مليارات دولار إضافية مستحقة للصين، لكن كينيا لا تزال محظوظة نسبياً، فديونها البالغة 6.4 مليار دولار للصين لا تمثل سوى 10 في المئة من إجمالي ديونها، وبالتالي فقدرته الصين على إملاء شروطها على نيروبي تظل محدودة.

ومرة أخرى، ليس من قبيل المصادفة أنه مهما كانت العيوب الموجودة في ديمقراطية كينيا، فإنها لا تزال تحتفظ

بمزاياها الجيوسياسية بالقرب من أوروبا وشرق البحر المتوسط والشرق الأوسط.



علاقات ترسم حداً الفخاخ بكين

الصينية والإعلانات التي تعلن عن المعارض التجارية الصينية وغيرها من رموز الاستثمار الصيني في كينيا. وخلال هذا الأسبوع يجلس الموعد النهائي لكي تسدد الحكومة الكينية قرضاً بقيمة 1.4 مليار دولار إلى الصين كانت قد حصلت عليه لبناء خط سكة حديد من نيروبي إلى نيفاشا.

وقد يواجه الرئيس الكيني أوهورو كينياتا صعوبة في سدّد تلك الدفعة

لمحاولة إقناع رئيسها موسى بيهي عيدي بتغيير اتجاهه، لكن بيهي رفض وترك الوفد الصيني في حالة انتظار، في الوقت الذي هذت فيه بكين أرض الصومال دون جدوى.

وبينما أدت صعوبات السفر الجوي بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تباطؤ المبادلات التجارية بين تايوان وأرض الصومال، يستعد مكتب التمثيل للدولتين للانطلاق بمجرد توفر اللقاحات على نطاق واسع.

ويقول روبين في تحليل نشرته مجلة "ناشونال إنتريست" الأميركية، إن مسؤولي أرض الصومال بحثوا عن تايوان لأنها تستثمر فقط ولا تسعى لفرض نفوذها على الدول الأخرى كما تفعل الصين.

ويرى أعضاء الحكومة الحالية لأرض الصومال ومعارضوها السياسيون أن بلادهم محصنة ضد الرشوة الصينية أو الوقوع في فخ بكين بفضل النقاش الديمقراطي والصحافة الحرة، التي تضمن مساعلة الطبقة السياسية الحاكمة في أرض الصومال.

وفي المقابل، فإن النفوذ الصيني في كينيا أعظم بكثير، فمن الصعب أنباء التحرك بالسيارة في شوارع العاصمة نيروبي إلا ترى لافتات الشركات